

بيان صحفي صادر عن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية، وقطاع غزة،
الأونروا) يعلن فيه عن زيارة وفد دبلوماسي إلى قرية برقة قرب رام الله،
وتجمع رأس التين الذي تم تهجير سكانه مؤخراً، في ظل تصاعد وتيرة
العنف من قبل المستوطنين*

٢٠٢٣/٨/٢٤

زار وفد دبلوماسي ممثلاً عن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفنلندا وبلجيكا والسويد وكندا والنرويج اليوم قرية برقة قرب رام الله، وتجمع رأس التين الذي تمّ تهجير سكانه مؤخراً، في ظل تصاعد وتيرة العنف من قبل المستوطنين، وذلك عقب هدم السلطات الإسرائيلية لبعض الأبنية الممولة من المانحين كجزء من دعمهم الإنساني، بما في ذلك المدرسة التابعة لتجمع عين سامية. تؤيد أيرلندا والدنمارك هذا البيان الصحفي.

استمع الوفد إلى المجتمع المحلي في قرية برقة، حيث تحدث ممثلو المجتمع المحلي عن كيفية تعرضهم المستمر للترهيب والعنف من قبل المستوطنين، كما رأى الدبلوماسيون الأثر الناتج عن تهجير تجمع رأس التين نتيجة هجمات المستوطنين وكيف اشتدت وتيرة هذه الهجمات بعد إنشاء مستوطنة غير قانونية بالقرب من التجمع الفلسطيني.

أعرب الوفد الدبلوماسي عن قلقه نتيجة العنف المتزايد من قبل المستوطنين، والذي أدى، إلى جانب سياسات الهدم الإسرائيلية، إلى تهجير أكثر من ٤٠٠ فلسطيني من منازلهم منذ بداية العام الجاري، كما أسفر عن وقوع عدة إصابات في صفوف السكان الفلسطينيين، في شتى أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك مقتل الشاب قصي معطان البالغ من العمر ١٩ عاماً، الذي تمّ قتله في بورقا في وقت سابق من هذا الشهر.

كما استنكر الوفد بأشد العبارات عنف المستوطنين. على الرغم من أن تم ملاحظه بعض الخطوات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتصدي للعنف، كالاقتالات، إلا أن الوفد يحث إسرائيل، كقوة محتلة، على القيام بالمزيد لمحاسبة ومنع أولئك الذين قاموا بأعمال عنف ضد الفلسطينيين، وجعلوا حيوات البعض غير محتملة، كتجمع القابون والمغير. وشددوا على أهمية الامتناع عن سياسة الترحيل القسري كما جاء في القانون الدولي الإنساني، وبالأخص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. كما أكد الوفد معارضتهم لجميع المستوطنات، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتؤدي إلى زيادة عنف المستوطنين وتقويض فرص حل الدولتين والسلام الدائم.

* المصدر: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)

<https://tinyurl.com/4srajv2e>

كما أدان الدبلوماسيون بشدة هدم مدرسة عين سامية الذي تم تمويلها من قبل مجموعة من الدول المانحة، كمساعدة إنسانية، مؤكدين انتهاك إسرائيل للقانون الدولي الإنساني. ودعوا إسرائيل، كقوة محتلة، إلى وقف جميع عمليات الهدم والمصادرة، وتأمين وصول آمن للمنظمات الإنسانية في الضفة الغربية المحتلة من دون أي عوائق. وأكدوا التزامهم بدعم كافة حقوق الفلسطينيين المشروعة ومساعدة السكان الفلسطينيين في المنطقة "ج". كما دعت الدول المانحة إسرائيل إلى إعادة أو توفير التعويض لجميع المعدات الإنسانية التي تمت مصادرتها أو هدمها، والتي قد مولتها هذه الدول بوقت سابق.

يدين الوفد المذكور أعلاه قتل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، مع التأكيد على ارتفاع معدل القتل هذا العام في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>